كان الحاكم الاداري العربي لـ «منطقة العدو المحتلة ـ شرق» هو فيصل بن الشريف حسين، الذي قاد الثوار والقوميين العرب في ثورتهم ضد الدولة العثمانية، ونجح بحملته العسكرية في احتلال الحجاز وشرق الأردن وباقي المنطقة الداخلية من بلاد الشام، في حين احتل حلفاؤه البريطانيون المناطق الساحلية من فلسطين جنوباً وحتى جبل العلويين شمالاً. ومع نهاية الحرب، أعلن المجتمعون العرب في المؤتمر السوري العام، الذي عقد في دمشق، في تموز (يوليو) ١٩١٩، والذين مثّلوا جميع مناطق بلاد الشام، وبضمنها لبنان وفلسطين وشرق الأردن، عن تعيين فيصل ملكاً عليهم. ونجحت حكومة فيصل، خلال فترة حكمها التي امتدت سنة ونصف السنة تقريباً، ببسط سيادتها، من العاصمة دمشق، على جميع «منطقة العدو المحتلة ـ شرق»[١٧].

وممّا زاد في ارتباط شرق الأردن بحكومة دمشق العربية، وفصلها سياسياً وعسكرياً عن فلسطين، ان الجنرال اللنبي سحب العدد القليل من جنوده وضباطه الذين كانوا موجودين في المنطقة العربية، وبضمنها شرق الأردن، عندما سحب قواته من المناطق الفرنسية في الشمال، في نهاية العام ١٩١٩. وبهذا العمل يكون فيصل قد استقل، بشكل كبير، عن بريطانيا في نواح عدة، منها النواحي السياسية والعسكرية. ومما يؤكد هذا المزيد من الاستقلال البرقية التي بعثت وزارة الحرب البريطانية بها الى القائد اللنبي، بتاريخ ١٩/١١/١٩١٩، حيث جاء فيها: «رغم انه لا توجد حاجة الى ان نبادر نحن بالبحث، فان الجنود العرب، في منطقة ادارة أراضي العدو المحتلة ـ شرق، جنوب الخط الجديد (أي الحد الفاصل بين المنطقة العربية في الشمال، وهي سوريا، والمنطقة العربية في الجنوب، وهي شرق الأردن، وهو الحد ذاته الذي نجده في معاهدة سايكس ـ بيكو) لا يخضعون لأوامرك. والّا فان الفرنسيين سيدّعون بأن العرب في منطقة ادارة العدو المحتلة ـ شرق، شمال ذلك الخط، يجب ان يكونوا تحت امرتهم»[١٨].

كان وضع مملكة فيصل غريباً؛ الّا انه لم يكن فريداً في نوعه. فقد كان من المفروض تقسيم مملكته الى قسمين رئيسين: القسم الشمالي، وكانت حدوده شبيهة بحدود دولة سوريا الحالية؛ والقسم الجنوبي، وكانت حدوده شبيهة بحدود شرق الأردن. واذ ذاك كان على هذه الحكومة ان تراعي مصالح فرنسا في القسم الشمالي، ومصالح بريطانيا في القسم الجنوبي. وهذا يعني ان تلتزم الحكومة العربية بمنع أي دولة، سوى فرنسا، من انشاء مشاريع اقتصادية، وثقافية؛ وان لا تشتري السلاح الّا من فرنسا؛ وان لا تستعين الّا بضباط فرنسيين في تدريب جنودها في القسم الشمالي؛ وان تلتزم بالأمور ذاتها لبريطانيا في القسم الجنوبي. ان مثل هذا الترتيب كان معروفاً، آنذاك، في بعض مناطق العالم، فتمّ تقسيم ايران، في العام ١٩٠٧، بالأسلوب ذاته بين بريطانيا وروسيا القيصرية، وبقي معمولاً بهذا النظام، هناك، حتى نشوب الثورة الشيوعية في روسيا[١٩].

شرق الأردن بين «مؤتمر سان ريمو» و«مؤتمر القاهرة»

يعتبر الصهيونيون «مؤتمر سان ريمو»، الذي عقد في نيسان (ابريل) ١٩٢٠، حاسماً بشأن وحدة شرق الأردن وفلسطين، من الناحية القانونية. انهم يدعون بأن عصبة الأمم قد منحت، في هذا المؤتمر، انتداب فلسطين، وبضمنها شرق الأردن، وانتداب العراق لبريطانيا، وانتداب سوريا لفرنسا. وتبريراً لادعائهم بأن شرق الأردن كان مضموماً الى فلسطين، ان عصبة الأمم لم تفرد انتداباً خاصاً لشرق الأردن. ويدّعون بأنه لا يمكن ان يكون شرق الأردن جزءاً من العراق، لوقوع صحراء واسعة بين المنطقتين. وحسب رأيهم، ان البند ٢٥ من صك الأنتداب ينص على فصل شرق الأردن